



اسم المقال: موقف روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي

اسم الكاتب: د. أحمد باسل البياتي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/948>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 15:00 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





دولة جمهورية روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي

د. أحمد ياسل البياتي

مستخلص البحث

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وانحلال حلف وارشو أدى إلى قيام نظام القطب الواحد والهيمنة الأمريكية. إن السياسة الأمريكية لتوسيع حلف الأطلسي أحدثت تهديداً للمصالح الروسية الحيوية، لاسيما الأمنية منها لذلك رفضت روسيا سياسة توسيع الحلف. إلا أن حلف الأطلسي/ الولايات المتحدة أعطيا لروسيا ضمانات بأن توسيع حلف الأطلسي سوف لن يتحول إلى "كتلة ضد روسيا".

بسبب المتغيرات الدولية، الإقليمية والوطنية غيرت روسيا موقفها من توسيع حلف الأطلسي، ولم تعد ترى فيه تهديداً لمصالحها الأمنية. إن روسيا تنتهج سياسة عقلانية من أجل تأمين مصالح الدولة الوطنية.



د. أحمد باسل البياتي*

المقدمة:

لقد أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي وتداعيته تغيراً جذرياً في النظام الدولي، فظهر ما يسمى بـ (النظام الدولي الجديد) الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأعظم في العالم. ولم تعد جمهورية روسيا الاتحادية، التي كانت تتزعم الاتحاد السوفيتي، دولة عظمى، وصارت روسيا تواجه متغيرات دولية وإقليمية جديدة منها توسيع حلف شمال الأطلسي.

يهدف هذا البحث تحليل الموقف الروسي إزاء توسيع حلف الأطلسي، أو بعبارة أخرى التعرف على رد فعل الروسي إزاء السياسة الأمريكية لتوسيع الحلف، في وقت لم تعد روسيا عضوة في حلف عسكري أو في ارتباطات عسكرية تمكنها من مواجهة أخطار هذا التوسع الذي وصل إلى دول أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة.

ولا شك إن أهمية التعرف على الموقف الروسي يعني تفسير تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية في السلوك السياسي الخارجي للدولة وكيف تواجه الدولة تلك المتغيرات. وفرضية هذا البحث هي أن روسيا بتراتها وتجاربها السياسية مع الغرب وبخاصة مع الولايات المتحدة تتبنى سياسة عقلانية قائمة على الحفاظ على مصالحها الأساسية التي تمثل البقاء المادي والأمني لروسيا.

ومن أجل التحقق من هذه الفرضية سنستخدم المهج التحليلي النظامي الذي يربط نظام السياسة الخارجية بالظروف الداخلية والخارجية، أي أن نظام السياسة الخارجية يتفاعل مع بيئته الحركية المؤثرة سلباً أو إيجاباً في موقف الدولة.

يضم هذا البحث محورين، الأول يتناول حلف الأطلسي من حيث النشأة، الأهداف، توسيعه والمهام الجديدة، أما الآخر فيعالج الموقف الروسي من توسيع الحلف. وينتهي البحث بالخاتمة.

(*) أستاذ مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل.

أولا : الحلف الأطلسي: نشأته، أهدافه، توسيعه، ومهامه الجديدة:

أ- النشأة :

لقد أدت الأحداث التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما استغلال الإتحاد السوفيتي للاضطرابات الداخلية التي حدثت في جيكوسلوفاكيا في شباط /فبراير ١٩٤٨ وقيامه بإرسال قواته إليها التي ساعدت الحزب الشيوعي لتولي السلطة في جيكوسلوفاكيا وضمها إلى الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية^(١). أما الحدث الأخر فهو الحصار الذي فرضه الإتحاد السوفيتي على برلين الغربية (من حزيران / يونيو ١٩٤٨ - نيسان / أبريل ١٩٤٩) حيث تم إغلاق كافة الطرق البرية وسكك الحديد التي تربط برلين الغربية بألمانيا الغربية والتي تستخدم عادة لتزويد الأولى بالمواد الغذائية والمنتجات الأخرى . وقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة جسر جوي لإيصال ما تحتاجه برلين الغربية من سلع وبضائع^(٢) . هذان الحدثان ولدا ردود فعل سلبية إزاء الإتحاد السوفيتي ، وجعلت الغرب يرى فيهما إنعكاسا لسياسة سوفيتية توسعية تشكل خطرا كبيرا على أمنه ومصالحه ، وتخلق قلقا متزايدا بنوايا الإتحاد السوفيتي واحتمال تحركه عسكريا نحو أوروبا الغربية ، خاصة بعد أن أحكم قبضته على دول أوروبا الشرقية^(٣) . الأمر الذي جعل دول معاهدة بروكسل^(٤) أن تعلن عن حاجتها إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق الإتحاد السوفيتي وللمنع انتشار الشيوعية . وهكذا نشأت فكرة قيام حلف يضم دولا أمريكية وأوروبية لمواجهة الإتحاد السوفيتي^(٥) .

ويؤشر العاشر من شهر كانون أول / ديسمبر ١٩٤٨ ، بدء المفاوضات في واشنطن بين سفراء دول معاهدة بروكسل وكندا ووزارة خارجية الولايات المتحدة لتكوين الحلف . وفي الرابع من نيسان / أبريل ١٩٤٩ وقعت كل من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ والنرويج وآيسلندا وإيطاليا والبرتغال على تأسيس (منظمة معاهدة شمال الأطلسي) (North Atlantic Treaty Organization) وأصبحت تعرف بالنااتو (NATO) أو (بالحلف الأطلسي) وفي سنة ١٩٥٢ انضمت إلى الحلف كل من تركيا واليونان على الرغم من انهما يقعان خارج منطقة (شمال الأطلسي) ، ثم انضمت إسبانيا في سنة ١٩٥٣ والمانيا الغربية في سنة ١٩٥٥^(٦) .



ب- الأهداف :

لقد ورد في ديباجة معاهدة شمال الأطلسي ، إن هذه المعاهدة جاءت تمثل رغبة دول الأعضاء للعيش بسلام مع جميع الشعوب والحكومات في العالم والمحافظة على الحريات والمدنية على أسس الديمقراطية والحرية الإنسانية ومبدأ سيادة القانون للحفاظ على الأمن والسلام بالمنطقة^(٧) .

إن هدف قيام حلف الأطلسي هو تحقيق غرضين أساسيين هما الروح والدفاع ، فالحلف يعد بمثابة تحالف أمن جماعي ، إذ تنص المادة الخامسة من المعاهدة (إن أي اعتداء يقع على أي دولة أو على عدد من الدول في أوروبا أو في أمريكا الشمالية يعد بمثابة اعتداءً موجهاً ضد كافة الدول الأعضاء . لذا اتفقت الأطراف على أنه في حالة وقوع عدوان مسلح ، فإن كل دولة (في الحلف) بالإستناد إلى المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، أن تستخدم حقها المعترف به ، للدفاع عن نفسها ، بصورة فردية أو جماعية ، وأن تقف بدون أي تردد بجانب الدولة التي تعرضت للهجوم ، من خلال العمل المشترك لإتخاذ الاجراءات اللازمة ، بما فيها استخدام القوة المسلحة ...)^(٨) .

أما بخصوص المناطق المشمولة باختصاص الحلف ، فقد جاء ذكرها في المادة السادسة من معاهدة شمال الأطلسي . ففي الفقرة الأولى من المادة المذكورة أوضحت إن المناطق المشمولة باختصاص الحلف هي أقاليم الدول الأعضاء في أوروبا وفي شمال أمريكا والجزائر (التي كانت آنذاك مستعمرة فرنسية) ، وتركيا ، كما يشمل الجزر العائدة لسيادة أي عضو من أعضاء المعاهدة ، والواقعة في شمال الأطلسي^(٩) . وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ورود (تركيا) في هذه الفقرة ، على الرغم من أنها ليست من الأعضاء الموقعين على المعاهدة، يعود إلى إن تركيا كانت ترغب في الانضمام إلى الحلف منذ قيامه ، ولكن بعض الدول وبخاصة الدانمارك والنرويج ، ترددت في قبول تحمل التزامات دفاعية عند الحدود الروسية الجنوبية ، لذلك اكتفى الأعضاء باعتبارها دولة مرتبطة بالحلف . ولكن تلك الدول عادت وغيرت رأيها في خريف ١٩٥١ ، مما أتاح الفرصة لتركيا للانضمام إلى الحلف^(١٠) .

وأوضحت الفقرة الثانية من المادة السادسة إن اختصاص الحلف يشمل أيضا ، الهجوم المسلح الذي يقع على القوات المسلحة والسفن والطائرات العائدة لأي دولة من الدول الأعضاء، سواءا كانت موجودة على أقاليمها أو أقاليم أي دولة أوربية أو في مياه البحر المتوسط أو شمال الأطلسي^(١١) .

ج- توسيع الحلف :

اعتقد كثيرون إن بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وانحلال حلف وارشو سوف يكون مصير حلف الأطلسي الانحلال أيضا ، إلا أنه سرعان ما أطلقت الولايات المتحدة الدعوة لتوسيع حلف الأطلسي، لا سيما نحو الشرق^(١٢) ليضم دول وسط وشرق أوروبا^(١٣) .

وكان أول من روج لسياسة توسيع الحلف هو الرئيس الأمريكي بوش (الأب) . وقد ذكرت الإدارة الأمريكية مجموعة من الحجج لتبرير هذا التوجه منها إن توسيع الحلف سوف يؤدي إلى تقليل المناطق المرشحة لاندلاع الحروب والنزاعات المسلحة فيها . فتصبح الحروب والنزاعات المسلحة في هذه المناطق أمرا غير وارد . وهذا يعني تقوية أمن الولايات المتحدة وضمان الاستقرار والسلام في العالم^(١٤) .

إن الدعوة لتوسيع حلف الأطلسي تمثل تغيرا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية . فمن المعروف أن من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية هو التدخل في الحروب والنزاعات المسلحة في المناطق التي لها فيها مصالح حيوية ، أو لصالح دولة حليفة . إلا أن العقد الأخير من القرن العشرين يؤشر بداية تدخل الولايات المتحدة في مناطق ليست لها مصالح استراتيجية أو اقتصادية مباشرة كتدخلها في الحرب الأهلية في البوسنة^(١٥) . كما أن توسيع حلف الأطلسي يتنافى مع (معاهدة شمال الأطلسي) التي اقتصرت الاختصاص الأقليمي للحلف على الدفاع عن أقاليم الدول الأعضاء في الحلف (in area) وليس خارج تلك الأقاليم . ولمواجهة هذه الحالة ارتأت الدول الأعضاء في الحلف ضرورة التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة ، فقررت في اجتماع مجلس الحلف الذي عقد في حزيران / يونيه ١٩٩٠ إدخال تغييرات على الاستراتيجية العسكرية للحلف بحيث يستطيع الحلف العمل خارج المنطقة (out area) المحددة له^(١٦) .

ويرى شارلز ويستون الخبير في السياسة الأمنية إن الولايات المتحدة تريد من خلال توسيع حلف الأطلسي تحقيق أهداف سياسية عسكرية وأهداف اقتصادية اجتماعية ، وتشمل الأهداف السياسية العسكرية ما يأتي :

- ١- تنمية وتكوين الهوية العسكرية لأوروبية ، التي لم تتكون بعد ضمن الحلف العسكري .
- ٢- تقوية الوجود الأمريكي في أوروبا والمحافظة عليه ، إذ تستطيع الولايات المتحدة من خلال الحلف التأثير في سياسة دول وسط وشرق أوروبا .
- ٣- جعل حلف أداة لحماية الأمن والاستقرار في المنطقة .
- ٤- منع انتشار الأسلحة النووية والبايولوجية والكيميائية .

أما الأهداف الاقتصادية الاجتماعية فهي^(١٧) :

- ١- دمج وسط وشرق أوروبا في منظومة غربية للتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢- زج أوروبا وبشكل فاعل في عملية تحقيق ((السلام والحرية والرفاهية)) في كل مكان بالعالم .
- ٣- تحقيق المستوى الغربي للديمقراطية ومبدأ سيادة القانون والحقوق والحريات الإنسانية والاقتصادية .

لقد لاقت سياسة توسيع حلف الأطلسي قبولا مدهشا لدى الكثير من دول وسط وشرق أوروبا ، فما أن تم فتح باب العضوية حتى أسرع كل من بولندا وجيكيا وهنغاريا بتقديم طلباتها للإنضمام إلى الحلف ، ثم تبعتها دولاً أخرى . ويعزى ذلك إلى أن الحلف الأطلسي يعد في الوقت الراهن النظام الأمني الفاعل ، الذي لا بديل له ، في تحقيق عنصر الاستقرار . فالدول التي ظهرت إلى الوجود بعد انهيار الإتحاد السوفيتي حريصة على حماية استقلالها والمحافظة على أمنها الداخلي والخارجي . فلدَى هذه الدول مخاوف من حدوث تطورات سياسية في روسيا مستقبلا ، قد تجعل روسيا تحاول أن تبسط نفوذها مرة أخرى عليها . فالانضمام إلى الحلف الأطلسي يعد وسيلة لضمان أمنها واستقلالها ، فضلا عن أن الإنضمام إلى الحلف سيساعد هذه الدول على تطوير علاقات مستقرة ومتوازنة تحول دون انبعاث التنافس التاريخي فيما بينها مرة أخرى في المستقبل^(١٨) .

د- المهام الجديدة لحلف الأطلسي :

كما تم ذكره سابقا إن مهمة حلف الأطلسي عند تأسيسه اقتصر على ردع الإتحاد السوفيتي عن القيام بأي عمل عدواني ضد الدول الأعضاء في الحلف والدفاع عن أقاليمها في حالة قيام الإتحاد السوفيتي بهجوم مسلح عليها . إلا أن زوال الإتحاد السوفيتي وحلف وارشو جعل الحلف يفقد أسباب قيامه ، أي زوال المهام التي أوكلت إليه . فكان لا بد على الدول الأعضاء في الحلف من اسناد مهام جديدة للحلف من أجل الإبقاء عليه واستمراره . لذا ارتأت الدول الأعضاء في إجتماعها الذي عقد في حزيران / يونية ١٩٩٠ التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة ، وأقرت إجراء تغيير ، بحيث تصبح الاستراتيجية العسكرية للحلف ، أي مهامه، هي مواجهة التحديات والمخاطر الأمنية الآتية^(١٩) :

- ١- المخاطر الناتجة عن الظروف والأوضاع الناجمة عن صعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة وبخاصة الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية التي تهدد أمن واستقرار أوروبا.

٢- خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل (النووية والبايولوجية والكيميائية) وعرقلة تدفق المواد الحيوية كالنفط مثلا ، فضلا عن عمليات الارهاب والتخريب .

وعلا بهذه الاستراتيجية الجديدة قامت الولايات المتحدة (١٩٩٦) بتهديد الصرب بتوجيه ضربات جوية بواسطة حلف الأطلسي ، إذا لم يتوقفوا عن مهاجمة مسلمي البوسنة . كما تدخل حلف الأطلسي في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في سنة ١٩٩٩ لإجبار حكومتها لاعطاء أقليم كوسوفو حكما ذاتيا واسعا ، دون صدور قرار من مجلس الأمن يخول الحلف القيام بتلك الأعمال^(٢٠) .

إن الولايات المتحدة تريد بالمفهوم الاستراتيجي الجديد لمهام حلف الأطلسي أن تحرر الحلف من أي علاقة مع الأمم المتحدة . أي ان الحلف يجب ان يعمل وفق إرادة الدول الاعضاء في الحلف ، أي بعبارة أخرى وفق إرادة الولايات المتحدة بالدرجة الأساسية . وفي هذا الإطار توضح مادلين اولبرايت (M. Albright) وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي كلنتون (Clinton) هذه الرؤية الأمريكية بقولها : (إن المفهوم الاستراتيجي الجديد لمهام الحلف يجعل الحلف يتمتع باستقلالية تامة عن الأمم المتحدة ، ويعطى الحلف صلاحية التدخل السريع في الأزمات الدولية التي تمس مصالح الدول الأعضاء)^(٢١) . وتضيف اولبرايت ، إن دخول الولايات المتحدة (مهالك الحرب الباردة يعود إلى أن شعوب هذه المنطقة (أوروبا) كانت مقيدة ، وإنه من غير الممكن أن يتحقق الأمن والاستقرار في أوروبا إذا كان النصف الآخر من القارة (الأوروبية) يعيش في حالة اضطراب وعدم استقرار)^(٢٢) .

لقد حدث تغير جوهري في مهام حلف الأطلسي ، فلم تعد مهمته الدفاع عن أقاليم الدول الأعضاء ، وإنما تجاوزت ذلك إلى التدخل في الأزمات والصراعات الدولية التي تهدد المصالح الأمريكية ، أينما كانت ، أي في أي منطقة من العالم يسود فيها الاضطراب وعدم الاستقرار . وهذا يعني امتداد مهام الحلف إلى خارج حدود أوروبا لتشمل مناطق كالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ، بكونها تمثل بؤرا مرشحة لاندلاع الأزمات فيها .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك دولا أوروبية كألمانيا وفرنسا وبلجيكا وأخرى ترفض التصرف الأمريكي خارج الأمم المتحدة ، وتؤكد على ضرورة حصول موافقة مجلس الأمن على أي عمل عسكري يقوم به الحلف^(٢٣) .

ثانيا : الموقف الروسي من توسيع حلف الأطلسي :

يوضح فالتر شيلينك إن الولايات المتحدة تهدف من وراء توسيع حلف الأطلسي تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي^(٢٤) :

أ- نشر الحضور العسكري الأمريكي في مختلف أنحاء العالم .

ب- المحافظة على التفوق العسكري والاقتصادي الأمريكي . من خلال اعاقه ظهور أي قوة قد تسعى مستقبلا للهيمنة على أوروبا أو أن تتحدى الولايات المتحدة بأن تصبح قطب مناوئ لها .

ج- نشر اقتصاد السوق الحر وحماية حرية التجارة العالمية .

إلا أن هناك عددا من الخبراء الأوروبيين والأمريكيين يعارضون توسيع الحلف ويرون فيه اسلوبا لتهديد الأمن القومي الروسي ، ويعد نقضا وانتهاكا للوعود التي أعطيت لروسيا حين تم الاتفاق على إعادة توحيد ألمانيا ، كما يرون إن توسيع الحلف يعني ضمنا إن القوة العسكرية الأمريكية سوف تصل إلى عمق الأراضي التي كانت سابقا تقع ضمن اقليم الاتحاد السوفيتي ، مما يؤدي إلى إثارة المخاوف والشكوك لدى روسيا وإنه يشكل عنصر قلق وإزعاج لها^(٢٥) .

بلا شك إن توسيع حلف الأطلسي موجه في أحد جوانبه إلى روسيا . لقد كانت روسيا تكون مركز استقطاب في عهد الامبراطورية الروسية وفي عهد الاتحاد السوفيتي . فيبدو أن الولايات المتحدة تخشى من أن روسيا ، متأثرة بأرثها التاريخي ستسعى في المستقبل لاستعادة نفوذها في أوروبا وإن تصبح قطبا مناوئا لها . فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة ترى إن هناك تطلعات روسية ، لا سيما بعد استلام بوتين (Botin) السلطة ، لإعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي^(٢٦) .

لقد لقي توجه الولايات المتحدة لتوسيع حلف الأطلسي، ومنذ البداية، اهتماما كبيرا في روسيا على المستويين الشعبي والرسمي. فقد واجه المعارضة من كلا المستويين. وظهرت (المعارضة) واضحة في انتخابات مجلس الدوما (البرلمان الروسي) وفي انتخابات الرئاسة، الأمر الذي أدى إلى تقوية المشاعر ضد الغرب وضد القوى الإصلاحية في روسيا. وإن إعادة انتخاب يلتسن (Yeltsin) في تموز / يولييه ١٩٩٦ لم يخفف من شدة التوتر بين النخب السياسية في روسيا وقد اعترف راديونوف (Radionov) وزير الدفاع الروسي آنذاك إن ما يهدد الأمن الروسي من توسيع حلف الأطلسي هو وجود قوى اجنبية على أقاليم الدول الأعضاء الجدد في حلف الأطلسي ، تقع على الحدود الروسية^(٢٧) .

ويعود الموقف الروسي المعارض لتوسيع حلف الأطلسي في أحد جوانبه المهمة إلى أن روسيا لا تزال تنتظر إلى الحلف بعين الشك والريبة كما كانت تنتظر إليه عندما كانت تمثل محور الاتحاد السوفيتي وترى إنه يشكل تهديدا مباشرا لوجودها. فأثار الحرب الباردة لا تزال تاركة تأثيراتها النفسية في تحديد الموقف الروسي إزاء حلف الأطلسي وتوسيعه. فروسيا لا تزال تحمل الصورة العدائية القديمة عن الحلف^(٢٨) . وجاءت وثيقة (الأمن القومي الروسي) لتؤكد المخاطر التي تتوجسها روسيا من ترسيخ حلف الأطلسي . إذ تذكر الوثيقة (إن من أهم

التحديات التي يواجهها الأمن القومي الروسي على الصعيد العالمي هو توسيع حلف الأطلسي نحو الشرق^(٢٩) .

وتتهم القيادة الروسية الولايات المتحدة بأنها تسعى لإقامة خط جديد لتقسيم أوربا ، مما يهدد السلام البارد (Cold Peace) ويؤدي إلى تدخل روسيا في سباق نووي جديد لمواجهة حلف الأطلسي، ولذا رفضت روسيا المصادقة على معاهدة Start II . ومن جهة أخرى فقد حذر الجنرالات الروس من أن توسيع حلف الأطلسي سوف يؤدي إلى تقوية التيار القومي المعاصر في روسيا^(٣٠) .

ويرى المعنيون بالسياسة الخارجية الروسية ، إن الموقف الروسي المعارض بشدة لتوسيع حلف الأطلسي يعود إلى أن توسيع الحلف يعني توسيع مجال سيطرة الولايات المتحدة وهي الدولة المهيمنة على سياسة الحلف . ويدعمون رؤيتهم هذه بقولهم إن ليس لروسيا سوى اعتراضات قليلة جدا إزاء توسيع الاتحاد الأوروبي ويعزى ذلك إلى أن الولايات المتحدة ليست عضوة فيه^(٣١) .

ومما يزيد من ترسيخ الصورة المتكونة لدى روسيا من أن توسيع حلف الأطلسي موجه إليها ويهدف إلى عزلها وتضييق الخناق عليها هي الفعاليات الأمريكية وتدخلها المباشر في يوغسلافيا وأفغانستان والعراق وإثارها قضية انتشار السلاح النووي مع كوريا الشمالية وإيران، فضلا عن وجودها في منطقة بحر قزوين ، كقوة منافسة على ثرواتها لا سيما النفط، المنطقة التي لم يكن فيها إبان الحرب الباردة سوى الوجود السوفيتي والإيراني^(٣٢) .

وإزاء هذه التحديات التي تواجهها روسيا ، بادرت إلى التحرك ، وإن كان في نطاق محدود، وذلك من خلال توطيد علاقاتها مع الدول الراضة للهيمنة الأمريكية، بخاصة تلك الواقعة بالقرب من حدودها . فقامت بتقوية علاقاتها مع إيران في المجال التسليحي والنووي، بإنشاء المفاعل النووي في بوشهر، فضلا عن تزويدها بالغواصات والمدمرات، الأمر الذي أزعج الولايات المتحدة، مما جعلها أن تطلب من روسيا التوقف عن لعب هذا الدور، مدعية أنه يؤدي إلى تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي. كما قامت روسيا إلى تنشيط علاقاتها مع سوريا في مجال تزويد الجيش السوري بصواريخ مضادة للدروع، الأمر الذي أثار أيضا قلق الإدارة الأمريكية واعتبرته تهديدا لأمن منطقة الشرق الأوسط. كما عقدت روسيا المعاهدات والصفقات مع الصين وروسيا البيضاء. إلا أن لخبراء السياسة الدولية رأيا آخر في هذا التحرك الروسي. فهم يرون أنه لا جدوى حقيقية من تطوير العلاقات الروسية مع الصين وسوريا وإيران، وذلك لأن هذه الدول لا يمكن وضعها في خانة الدول الحليفة الجيدة لروسيا. وإن تلك العلاقات على المدى البعيد، بسبب العوامل الجغرافية والاختلافات الديموغرافية، ستكون مهددة بالتقاطع^(٣٣) .



وإزاء المواقف الروسية والأمريكية المتضادة والناجمة في معظمها عن سياسات الحرب الباردة، وجدت تلك الأطراف، أنه لا بد، وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة من انتهاج سياسات خارجية جديدة، بعيدة عن مؤثرات فترة الحرب الباردة، سياسات تقوم على بناء الثقة تدخل النظام الدولي في مرحلة جديدة، لتحقيق الأمن والسلام في أوروبا.

إن وجود القوات الروسية في يوغسلافيا أثناء الحرب الأطلسية الأمريكية، في إطار IFOR / SFOR تحت القيادة الأمريكية اعتبربادرة ونموذجا حيا لتعاون روسي فعلي. فلم تكن روسيا تهدف من جراء وجودها في يوغسلافيا إظهار قوتها أو نفوذها في داخل أوروبا أو في البلقان، وإنما كانت في الواقع تهدف إلى التعبير عن صلاتها التاريخية والوطيدة التي تربطها بالصرّب. فمن المعروف إن الجيش الروسي لم يحارب بجانب الصرب^(٣٤). ومن جهة أخرى تسعى الدول لأوروبية الغربية والولايات المتحدة سوية على إزالة المخاوف الروسية من أن توسيع حلف الأطلسي يهدف في الحقيقة إلى تطويق أو عزل روسيا. وقد أكدت الدول لأوروبية مراراً (إن لا أمن ولا سلام في أوروبا بدون روسيا) فروسيا في نظر الأوروبيين تمثل أهمية حيوية لاستراتيجية الأمن والسلام الأوروبي ولا يمكن الاستغناء عنها. كما يرى الأوروبيون إن روسيا أوروبية الجغرافية والتاريخ والسياسة والثقافة ولا انفصام بين أوروبا وروسيا^(٣٥). وانطلاقاً من هذه التوجهات تحرص أوروبا الغربية على ربط روسيا بعلاقات استراتيجية بها تقوم على أسس ثابتة. وفي هذا الإطار أعربت الدول لأوروبية الغربية عن رغبتها في أن تنهض روسيا في المجال الاقتصادي ومجال حقوق الإنسان وأبدت استعدادها للتعاون معها لتحقيق تلك الأهداف. ومن ناحية أخرى أعطت الإدارة الأمريكية ضمانات أمنية لروسيا من أن حلف الأطلسي سوف لن يتحول إلى (كتلة ضد روسيا) (Anti - Russian Bloc)^(٣٦).

إن هناك اتفاقاً اليوم لدى دول أوروبا الغربية بضرورة تحقيق التفاهم والتعاون بين جميع الدول لأوروبية وبضمنها روسيا. وإن سياسة القوة ونظام الأحلاف والأحلاف المضادة لا يمكن أن تؤسس نظاماً مستقراً، وإنما من خلال التوكيد على تطوير التعاون الدولي والوحدة لأوروبية يمكن إقامة نظاماً آمناً يحقق الاستقرار والسلام الدائم^(٣٧). وتأتي هذه التوجهات الأمريكية متجاوبة مع احتياجات روسيا الأمنية والاقتصادية، لا سيما بعد أن حصلت القناعة لدى القيادة والدبلوماسية الروسية بأنه قد أصبح من غير الممكن أن يتحمل الاقتصاد الروسي أعباء وتكاليف باهضة إضافية لمواجهة توسيع حلف الأطلسي^(٣٨). فالمقدرة الاقتصادية الروسية انخفضت كثيراً عما كانت عليه بعد انهيار الإتحاد السوفيتي. فكل من الإنتاج القومي والإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي لروسيا في سنة ١٩٩٦ انخفض بنسبة ٥٠%، ٥٥%، ٣٣% على التوالي عما كان عليه في سنة ١٩٩١. كما انخفض حجم الاستثمارات ٧٥% منذ سنة ١٩٩١^(٣٩). ولا شك إن هذا للدهور في الاقتصاد الروسي له آثاره السلبية على القوة

العسكرية الروسية وعلى مساحة تأثير النفوذ السياسي الروسي إقليميا وعالميا. فروسيا تواجه اليوم بالفعل مشكلة تحديث القوة العسكرية .

وعلى المستوى الوطني أيضا، فإن روسيا تواجه مشاكل داخلية كثيرة، ولا سيما الحركات المنبثقة في الكيانات السياسية المكونة "جمهورية روسيا الاتحادية" والتي تطالب بالانفصال أو بحق تقرير المصير كالشيشان مثلا. الأمر الذي يجعل روسيا أن تحول كثيرا من جهودها وإمكانياتها لمواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ولإظهار حسن النوايا لأوروبية والأمريكية نحو روسيا، تمت الموافقة على قبول روسيا في (نادي باريس) في نيسان/ أبريل ١٩٩٦. كما وقعت روسيا اتفاقية مع كل من (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي). وفي خطوة مهمة وبوساطة الرئيس الفرنسي شيراك Chirac ورئيس المفوضية لأوروبية سانتر (Santer) تم التوقيع في السابع والعشرين من مايس / مايو ١٩٩٧ بباريس على (اتفاق شراكة) بين روسيا وقيادة حلف الأطلسي، سمي بـ (وثيقة تأسيس) (Founding Act)^(٤٠). ومن أهم فقرات هذا الاتفاق هي^(٤١) :

- ١- وضع حد لسياسة المواجهة السابقة .
 - ٢- عدم اعتبار أحدهما معاديا للآخر أو مناقضا له .
 - ٣- العمل لإقامة أوروبا حرة ديمقراطية موحدة تتمتع بالاستقرار والأمن .
 - ٤- اعتماد مبدأ عدم التهديد أو استخدام القوة .
 - ٥- إقامة مجلس ارتباط دائم بين روسيا والحلف .
 - ٦- التباحث في المشاكل والقضايا التي تهدد السلم والاستقرار وتبادل المعلومات بشأنها .
 - ٧- العمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل
 - ٨- عدم القيام بنصب أسلحة نووية على أرضي الأعضاء الجدد في حلف الأطلسي .
- ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض الخبراء يرى أنه لا يمكن اعتبار (اتفاق الشراكة الروسي الأطلسي) بمثابة معاهدة ملزمة، وإنما في أحسن الأحوال، يعد بمثابة إعلان سياسي يقيم روابط سياسية أمنية وليست قانونية. ومهما يكن الأمر، فإن هذا الاتفاق يعد ذي أهمية خاصة. لقد حقق اعتراف دول حلف الأطلسي بالمصالح الأمنية لروسيا، كما انه فتح الطريق أمام قبول كل من بولندا وهنغاريا وجيكيا في حلف الأطلسي . كما وضع (اتفاق الشراكة) الأساس لميلاد مفهوم (الشراكة من أجل السلام) (Partnership For Peace)^(٤٢) .
- وفي اجتماع (نادي السبع الكبار) الذي عقد بدنفير (Denver) بـكولورادو للفترة من ٢٠ - ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٩٧، تمت الموافقة على قبول روسيا في هذا النادي، ولذا أصبح يسمى بـ (نادي الثمان الكبار). وقد وصفت الدول لأوروبية هذا الحدث بأنه ذو أهمية سياسية واقتصادية كبيرة، إذ سيجعل روسيا تشعر بالمساواة والتكافؤ مع الدول لأوروبية الرأسمالية الأخرى^(٤٣) .

وواصلت الولايات المتحدة سياسة (بناء الثقة وتعزيزها) مع روسيا، فعندما نشأت الخلافات بين روسيا ولتوانيا (Lithuania) بسبب مطالبة الأولى الثانية بمنطقة كالنينغراد (Kaliningrad)، وهي جيب اقليمي (enclave) يقع على بحر البلطيق، وترى روسيا أنه ذو أهمية استراتيجية بالنسبة لها. وبسبب هذا الخلاف عارضت روسيا انضمام دول البلطيق إلى حلف الأطلسي. وإزاء هذه الحالة تدخلت الولايات المتحدة لصالح روسيا. فقد صرحت أولبرايت أثناء زيارتها لليتوانيا في شهر تموز / يوليو ١٩٩٧، إن فرصة قبول انضمام دول البلطيق إلى حلف الأطلسي ستكون سانحة فقط في حالة قيام تلك الدول بتسوية خلافاتها وتحسين علاقاتها مع روسيا^(٤٤) وكان نتيجة هذا التدخل الأمريكي أن حصلت روسيا على ما أرادت كما تمكنت دول البلطيق الانضمام إلى حلف الأطلسي.

ويبدو أن الرئيس الروسي بوتين على استعداد كبير لإقامة تعاون وثيق مع أوروبا الغربية. ففي الخطاب الذي ألقاه في مجلس النواب الألماني ببرلين في الخامس والعشرين من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، قال: (إن المحيطات تفصل روسيا عن الولايات المتحدة، في حين أن التاريخ الكبير يجمع روسيا وألمانيا)^(٤٥). وفي إطار توافق الظروف لقيام تعاون روسي - أوروبي غربي، تذكر صحيفة دي فلت (Die Welt) الألمانية، إن مهمة ربط روسيا بأوروبا الغربية قد أكلت بألمانيا، لا سيما وإن هناك اتساقا كبيرا في المواقف الروسية والألمانية إزاء الكثير من القضايا الدولية الراهنة، منها على سبيل المثال الموقف من الحرب الأمريكية على العراق، وتبني إقامة نظام عالمي قائم على التعددية القطبية. ولأداء ألمانيا دورها بشكل جيد أعلن المستشار الألماني شرودر Shroder عن تنازل ألمانيا عن جزء كبير من ديونها السابقة المترتبة بذمة الاتحاد السوفيتي، كما دعا إلى تكوين مجلس يضم روسيا مع الدول الأعضاء في حلف الأطلسي، مع إعطاء روسيا حق المشاركة في مناقشة القضايا الأمنية أسوة بأعضاء الحلف^(٤٦). وجدير بالذكر أن روسيا تؤيد حصول ألمانيا على مقعد دائم في مجلس الأمن.

وفي اللقاء الذي جمع الرئيس الروسي والمستشار الألماني والرئيسين الفرنسي والأسباني في العشرين من آذار/ مايس ٢٠٠٥ تم فيه التأكيد على ضرورة تقوية التعاونات السياسية والاقتصادية بين روسيا والاتحاد الأوروبي على أسس تحقيق الديمقراطية والأمن والاستقرار ومبدأ سيادة القانون^(٤٧).

ويبدو أن عملية تعزيز الثقة والتعاون بين روسيا وحلف الأطلسي / الولايات المتحدة قد قطعت شوطا لا بأس به في مرحلة التعامل الاستراتيجي، إذ أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس أثناء زيارتها موسكو في العشرين من نيسان / ابريل ٢٠٠٥ إن روسيا تعد شريك استراتيجي للولايات المتحدة ويجب تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف النواحي^(٤٨). وفي اجتماع حلف الأطلسي "ريكا Riga" عاصمة ليتوانيا في الحادي والعشرين من نيسان / ابريل ٢٠٠٥ تم الاتفاق بين حلف الأطلسي وروسيا على قيام الطرفين بتقديم التسهيلات للتدريبات العسكرية المشتركة ولعبور قوات الطرفين^(٤٩).



مما تقدم يبدو إن الشراكة الروسية - الأطلسية قد أخذت منعطفا متطورا وأصبحت أكثر نضجا وإنها نجحت في إزالة المخاوف وعدم الثقة عند الطرفين إزاء أحدهما الآخر من أجل تثبيت مسيرة الاستقرار والسلم في أوروبا .

الخاتمة :

إن رفض روسيا الشديد لتوسيع حلف الأطلسي في بداية الأمر لم ينطلق من أن روسيا كانت تسعى لتكوين قطب مناوئ للولايات المتحدة، وإنما انطلق من أن روسيا كانت ترى في توسيع حلف الأطلسي خطرا يهدد أمنها واستقرارها، متأثرة بجوانب وممارسات حلف الأطلسي في فترة الحرب الباردة.

إلا أن السياسة الروسية لم تبق متمسكة بهذا الموقف، وإنما أجرت تعديلا عليه نتيجة لرؤيتها الواقعية للمتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية، فنظام القطب الواحد يهيمن على النسق الدولي، والذي يتجسد بوضوح باحتلال الولايات المتحدة قمة البناء الهرمي في العالم. وعلى المستوى الإقليمي، فإن معظم الدول التي كانت عضوة في حلف وارشو ومعظمهم من الجمهوريات التي كانت تكون الاتحاد السوفيتي أخذت تتسارع للانضمام إلى حلف الأطلسي، بل والأكثر من ذلك إن حتى الأنظمة السياسية التي كانت إلى فترة قريبة تعد حليفة لروسيا، أخذت تتساقط بفعل الانتفاضات الشعبية، كذلك التي حدثت في جورجيا واورانيا وقيرغيزستان، ومما يزيد من اضطراب الوضع الإقليمي، هو أن بعض تلك الدول أخذت تعلن صراحة عن تحالفاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وعن رغبتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى منظمة التجارة العالمية.

أما على المستوى الوطني فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة تجعل القيادة الروسية أن تعطي الأولوية للمشاكل الداخلية المتعددة الجوانب أن تتصرف لمعالجة تلك المشاكل وإيجاد الحلول لها.

ومن جهة أخرى فإن روسيا قد حصلت على ما تريده من ضمانات أمنية وسياسية من الحلف الأطلسي/ الولايات المتحدة، من أن توسيع الحلف غير موجهة إليها، فضلا عن ذلك فإن الشراكة الروسية الأطلسية قد توسعت إلى تحالفات استراتيجية. كما أن دول أوربا الغربية تسعى، وبشكل جدي، لتشجيع روسيا لزيادة تعاملها الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي.

إن روسيا اليوم تنتهج سياسة خارجية تتصف بالعقلانية إزاء توسيع حلف الأطلسي، سياسة الأمر الواقع. فلم يعد توسيع الحلف يشكل معضلة لها. لقد أوجدت المتغيرات الدولية والإقليمية واقعا جديدا. هذا الواقع أدى إلى أن تقطع روسيا كل صلة بإرثها القيصري والسوفيتي. فلم تعد روسيا اليوم قوة سياسية عسكرية عالمية، إن هدف روسيا اليوم وبالدرجة الأساس، هو أن تسعى لتصير قوة اقتصادية عالمية أسوة باليابان أو الدول الصناعية الأوروبية.



المصادر والهوامش

(١) انظر :

Bibliographisches Institute (ed.) , Meyers Grosses , Handlexikon , Mannheim 1972 , P. 864.

Kral Heinz Puetz , Die Aussenpolitik der USA , Hamburg 1974 , P 147. (٢) انظر :

(٣) انظر :

Gerhard Brandt, ((Die Ruestung der Bundesrepublik im Spannungsfeld der westlichen Militaerallianz)), in: Ekkehart Krippendorf (ed.), International Beziehungen , Koeln 1973 , P.P. 175_183.

(٤) الدول التي وقعت على معاهدة بروكسل في سنة ١٩٤٨ هي : فرنسا ، بريطانيا ، هولندا ، بلجيكا ولوكسمبرغ . لمزيد من التفاصيل انظر :
Bruessler Vertrag 17.3 48

K.H. Puetz ,Dp.cit.,P.143. (٥) انظر :

(٦) انظر :

Wolfgang Hoepuker , Wetterzonen der Weltpolitik , Stuttgart 1975 , P.P. 49_50.

(٧) انظر : ديباجة (معاهدة شمال الاطلسي)).

(٨) انظر : الفقرة الأولى من المادة السادسة من معاهدة شمال الأطلسي .

(٩) انظر :

Karl W . Deutseh , Analyse internationaler , Beziehungen , Frankfurt am main 1971 , P.P 258 – 261 .

(١٠) انظر الفقرة الثانية من المادة السادسة من معاهدة شمال الأطلسي .

(١١) حول توسيع حلف الأطلسي نحو الجنوب انظر : جوزيف كاشيشان ، ((العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية ، مجلة (دراسات دولية) (تونس) ، العدد ٥٤ / ١٩٩٥ ؛ عبد النور بن عنتر ، ((التوجهات الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي ، مجلة (دراسات دولية) (تونس) ، العدد ٥٤ / ١٩٩٥ .

(١٢) انظر :

Charles Weston ((key _ US Foreign Policy Interests)) , Aussenpolitik Nr . 1/97, P. P 45-57.

(١٣)

Peter Rudolf ((The USA and NATO Enlargement)), Aussenpolitik Nr . 4 / 96, P . 340.

(١٤) انظر :

Georg Schild , ((Tension in American Foreign Policy between President and Congress)), Aussenpolitik Nr . 2 / 98 , P. P 54 – 60 .

(١٥) انظر :

Hans Arnold , ((Security Option for Europe)), Aussenpolitik Nr . 1 / 97 , P. P 46 – 48 .

Ch . Weston , Op . cit . , P. P 55 – 57 . (١٦) انظر :

Loc . Cit . (١٧) انظر :



(١٨) انظر :

Gerhard Wetting ((NATO , Russia and European Security after the Cold War)),
Aussenpolitik Nr . 1 / 98 , P. P 18 – 20 .

(١٩) انظر :

Margarita Mathlopoulos , ((The US and Europe as global Players in the tewinty
first Century)), Aussenpolitik Nr . 2 / 98 , P. P 44 – 49 .

(٢٠)

Gerd Goslowisky , ((Bosnia Failure of the Institutions and of the Balance of
Power in Europe)), Aussenpolitik Nr . 4 / 96 , P. 363 .

M . Mathiopoulos , Op . Cit . , P. 44 .

(٢١) نقلا عن :

Loc . Cit .

(٢٢) نقلا عن :

(٢٣) حول موقف الدول الأوروبية من وجهة النظر الأمريكية انظر :

Bukard Schmitt , ((Frances Alliance Policy in a changing World)), Aussenpolitik
Nr . 4 / 96 .

انظر أيضا : هلموت شمت ، ((حلف شمال الأطلسي في القرن الحادي والعشرين (ترجمة مركز المستقبل
للدراسات الاستراتيجية ، مجلة (أفاق استراتيجية)) ، عمان الأردن ، العدد ١ / ٢٠٠١ ، ص ١٢٢ .

(٢٤) انظر :

Walter Schilling , ((The Return of Geopolitics in the Caucasus and Central
Asia)), Aussenpolitik Nr . 2 / 98 , P. 51 .

(٢٥) انظر :

David Calleo , ((NATO Enlargment as a Problem for Security in Europe)),
Aussenpolitik Nr . 1 / 98 , P. P 24 – 25 .

P. Rudolf , OP . Cit . , P. P 339 – 340 .

(٢٦) انظر :

(٢٧) انظر :

Heinrich Voleg , ((Opening NATO : Acooperative Solution for an Ill – Defended
Problem ?)), Aussenpolitik Nr . 1 / 97 , P. P 27 – 28 .

P. Rudolf , OP . Cit . , P. P 340 – 346 .

(٢٨) انظر :

(٢٩) وثيقة الامن القومي الروسي، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المنشورة في مجلة السياسة الدولية
(القاهرة)، العدد ١٤٠ / ٢٠٠١ ، ص ٢٨٤ .

(٣٠) انظر :

Joerg Kastl. (European Security without Russia?) Aussenpolitik Nr/ 1 , P.34 .

Ibid , P.P. 33_34 .

(٣١)

Ibid. P. 35.

(٣٢)

Loc. Cit .

(٣٣)



The attitude of the Republic of Russian Federation towards the NATO enlargement

Dr. Ahmed Basil AL-Bayati

Abstract

The collapse of the USSR and the dissolution of the Warsaw pact have conducted to the emergence of a mono polar system and the hegemony of the USA. American policy to enlargement the NATO posed a threat to vital Russian interests particularly those relevant to security matters. Accordingly, Russia has rejected the policy to enlargement the NATO. However, both the NATO and the USA gave Russia guarantees that NATO enlargement will not become "anti-Russia bloc".

Nevertheless, International, regional and national variables made Russia change its attitude towards the expansion of the NATO to the effect that it does no more see a threat in it to its security.

Russia, in effect, pursuing a rational policy for the sake of safeguarding the states national interests.